

مسؤولية العاقلة في دفع الدية

عبد الحميد المجالي *

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الجهة المسؤولة عن تحمل دفع الدية في حال القتل الخطأ وشبه العمد، حيث حمل الشرع المطهر، العاقلة هذه المسؤولية بأدلة واضحة، لكن الفقهاء اختلفوا في مفهوم العاقلة، هل هم عشيرة الجاني أم هم أهل ديوانه الذي ينتسب إليه إن كان من أهل الديوان.

وبالنظر إلى واقع المجتمعات الإسلامية الحديثة وما طرأ على علاقاتها من ضعف التناصر والترابط وتوفير سبل الحماية، بدأ المجتمع يأخذ شكلاً مدنياً حيث توجه أفرادها للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، وأسسوا النقابات والأندية والجمعيات والأحزاب، وقد صاحب ذلك كله كثرة حوادث القتل نتيجة لتطور وسائل النقل وتعددتها واستخدام بعض وسائل الحضارة الحديثة، مما يؤكد على أهمية صياغة هذا الموضوع صياغة عصرية ضمن الإطار الشرعي الذي يثبت صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان.

Abstract

This study aims at determining the party which responsible for payment of the blood money in case of accident homicide and semi-premeditated murder.

Based on clear-cut evidence, the canonical law of Islam (Shara') has obligated Al-A'qilah to bear this financial responsibility. The "Fuqha" (Islamic Legists) differed on the concept of the A'qilah. Some said that Al-A'qilah is the clan of the murderer.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيرمي هذا البحث إلى مناقشة مسألتين هامتين: أولاهما التغير الذي طرأ على المجتمع الإسلامي من حيث التناصر والترابط وتوفير سبل الحماية والرعاية لأفرادهم والدفاع عنهم. فقد كانت العشيرة والقبيلة والعائلة هي قاعدة الترابط والتناصر، ونتيجة لعوامل عدة تغير هذا المفهوم، وتفرق المجتمع وانحلت رابطة العشيرة والقبيلة، وضعف الترابط في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي. وقد حمل الشرع الشريف العاقلة مسؤولية دفع الدية في حالة القتل الخطأ وشبه العمد.

وثانيهما: كثرة حوادث القتل وبخاصة الخطأ بشكل واسع في هذه الأيام نتيجة تطور وسائل النقل وتعددها، واستخدام بعض مستحدثات الحضارة الحديثة في حياة الناس، الأمر الذي يستدعي دراسة موضوع العاقلة ومسؤوليتها في دفع الدية، وتقديم الحلول والبدائل الحديثة المتفقة مع قواعد الشرع وأهدافه التي يمكن طرحها في هذا العصر لبيان صلاحية الشريعة لاستيعاب المشكلات التي تعترض المجتمع المسلم في كل زمان ومكان ووضع الحلول المناسبة لها.

المبحث الأول : تعريف العاقلة لغة واصطلاحاً

أولاً : العاقلة في اللغة :-

عقل كلمة مشتقة من العقل. والعقل الحجي والنهى ضد الحمق والجمع عقول. وعقل فهو عاقل، وعقول من قوم عقلاء.

والرجل العاقل هو الجامع لأمره، مأخوذة من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه.

وقيل العاقل الذي يحبس نفسه ويردّها عن هواها. والعقل التثبت في الأمر.

واعقل، حُس، وعقله عن حاجته يعقله، واعتقله حبسه. وعقل البعير يعقله عقلاً ثنى ذراعيه وشدهما جميعاً في وسط الذراع، والجل هو العقال. والجمع عقل.

والعقل الدية، وعقل القتيل يعقله عقلاً وداه.

وعقلَ عنه أدى جنائته وذلك إذا لزمته دية فأعطاها عنه، وإنما قيل للدية عقل لأنهم كانوا يأتون بالابل فيعقلونها بفناء وليّ المقتول، ثم كثر ذلك حتى قيل لكل دية عقل. والعقل : الدية.

والعاقلة - هم العصبة من قبل الأب الذين يعطونه دية القتل الخطأ، وهي صفة جماعة عاقلة وأصلها اسم فاعلة من العقل وهي من الصفات الغالبة.^(١)

ثانياً: تعريف العاقلة في الاصطلاح :-

عرّف العلماء العاقلة في الاصطلاح تعريفات عدة متقاربة في المعنى، منها:

١- عند الحنابلة العاقلة من يحمل العقل والعقل الدية تسمى عقلاً لأنها تعقل لسان وليّ المقتول، وقيل إنما سميت العاقلة لأنهم يمنعون القاتل^(٢).

ولهم تعريف آخر ورد في كتاب الإقناع «العاقلة من غرم ثلث الدية فأكثر بسبب جنابة غيره»^(٣).

٢- وقال الشافعية: العاقلة هم ضمنا الدية ومحتملوها من عصابات القاتل^(٤). وجاء في مغني المحتاج العاقلة «هم عصبة الجاني الذين يرثون بالنسب أو الولاء إذا كانوا ذكوراً مكلفين»^(٥).

٣- وقال الحنفية العاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل وهو الدية^(٦).

٤- وقال الشوكاني في نيل الأوطار «هم العشيرة فيبدأ بفخذه الأدنى فإن عجزوا ضمّ إليهم الأقرب فالأقرب المكلف الذكر الحرّ من عصبة النسب ثم في بيت المال»^(٧).

والتعريف الذي أقترحه للعاقلة هي الجهة التي تتحمل دفع الدية عن الجاني دون أن يكون لها حق رجوع عليه بما أدته بسبب جنائته. وتعريف العاقلة بأنها الجهة يشمل العشيرة أو الديوان أو غير ذلك على اختلاف العلماء في المسألة.

المبحث الثاني : حكم تحمل العاقلة للدية والحكمة الشرعية من ذلك :

أولاً : حكم تحمل العاقلة للدية : بيّنت فيما سبق تعريف العاقلة والقاسم المشترك بين العلماء في

تعريفها : أنهم الذين يدفعون الدية مع القاتل أو عنه . وفي هذا المبحث سوف أُبين الحكم الشرعي لذلك . حيث اختلف العلماء في هذه المسألة المهمة على قولين .

القول الأول : ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بأن العاقلة تحمل دية القتل الخطأ وشبه العمد عند من يقول به منهم بلا خلاف بينهم^(٨) .

القول الثاني : مذهب أبي بكر الأصم وابن عليّة وطائفة من الخوارج قالوا بأنّ العاقلة لا تحمل الدية بأي وجه من الوجوه سواء أكانت دية خطأ أم شبه عمد^(٩) . وقال بهذا عدد من المحدثين لتفرق المجتمعات وانتهاء نظام التناصر بالقرابة^(١٠) .

الأدلة : أدلة القول الأول: استدلل الجمهور على مذهبهم بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

أولاً : الأدلة من الكتاب

قوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البرّ والتقوى﴾^(١١) .

وجه الدلالة في الآية بأنّ مساعدة المسلم لأخيه في تحمّل الأعباء عنه هي من باب التعاون على البرّ والتقوى ومنها مساعدته في دفع دية القتل الخطأ عنه .

يقول ابن القيم رحمه الله «إن إيجاب الدية على العاقلة من جنس ما أوجبه الشارع من الإحسان للمحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين»^(١٢) .

ثانياً : الأدلة من السنة

١- ما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة قال «اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا للنبي صلى الله عليه وسلم -فقضى أنّ دية جنيها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها . فقال حمل بن مالك النابغة الهذلي، يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنّ هذا من إخوان الكهان» . وفي رواية «سجع كسجع الكهان»^(١٣) ، وفي رواية «ثم ماتت القاتلة فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - ميراثها لبنيتها والعقل على

العصبة»^(١٤). ووجه الدلالة من هذا الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم قضى بأن دية المرأة على عاقلتها؛ فهذا تشريع بأن العاقلة يتحملون الدية عن الجاني في حال الجنابة الخطأ و شبه عمد.

٢- ما رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنيتها وزوجها وأن العقل على عصبتها^(١٥). وجه الدلالة أن هذا الحديث صريح في إيجاب الغرة والعقل على العصبة من الأقارب.

٣- عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «على كل بطن عقولة»^(١٦).

ووجه الدلالة واضح في إلزام الأقارب بالعقل وهو الدية في القتل الخطأ وشبه العمد.

٤- ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا عبداً ولا اعترافاً. وفي رواية أبي الزناد عن أبيه عن فقهاء أهل المدينة كانوا يقولون لا تحمل العاقلة ما كان عمداً ولا بصلح ولا اعتراف ولا ما جنى المملوك إلا أن يحبوا ذلك طولاً منهم»^(١٧).

ومفهوم المخالفة يدل على أن العاقلة تتحمل دية القتل الخطأ وشبه العمد. ما دام أنها لا تحمل العمد.

٥- ما رواه البيهقي في السنن الكبرى من حديث طويل فيه معاهدة النبي - صلى الله عليه وسلم - مع أهل المدينة «هذا كتاب محمد النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين، والمؤمنين، من قريش ويشرب، ومن تبعهم ولحق بهم، وجاهد معهم، أنهم أمة واحدة دون الناس، والمهاجرون من قريش على ربتهم يتعاقلون بينهم وهم يقدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين، وبنو عوف على ربتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين»^(١٧).

ووجه الدلالة في هذا الحديث يظهر في بيان النبي صلى الله عليه وسلم صلة القربى بين المهاجرين والأنصار وأنهم يدفنون مع بعضهم العقل لأنهم إخوة وأهل نصرة.

ثالثاً : الإجماع

انعقد الإجماع على أن العاقلة تحمل دية القتل الخطأ، يقول الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى) «لم

أعلم مخالفاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا أكثر من حديث خاص^(١٨).

ويقول ابن العربي «الأصل أن يحمل كل إنسان تبعات نفسه وهذا حكم من الله تعالى نافذ في الدنيا والآخرة، وهو ألا يؤاخذ أحد بجرم أحد، بيد أنه يتعلق ببعض الناس من بعض أحكام في مصالح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى وحماية النفس والأهل من العذاب، كما قال تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^(١٩).

ونقل الإجماع عن ابن قدامة الحنبلي وابن رشد المالكي والعيني الحنفي والإمام القرطبي في أحكام القرآن، أما ما ذكر من مخالفة بعض العلماء لذلك الإجماع فالظاهر أن القائلين بالإجماع عدوا رأي المخالف ممن لا يعتد برأية فلا ينقض الإجماع بدليل ما ذكره العيني نقلاً عن السرخسي بقوله «وفي مبسوط شيخ الإسلام طعن بعض الملحدين من مبطلي الرسل على هذا وقال لا جناية على العاقلة»^(٢٠).

رابعاً: ومن المعقول: قالوا إن أساس جرائم الخطأ هو الإهمال وعدم الاحتياط وهذان سببهما سوء التوجيه والإهمال في التربية، والمسؤول عن تربية الإنسان هم أهله وعشيرته. فكان الواجب يقتضي منهم أن يولوا مسؤولية التربية والتوجيه العناية الفائقة والمطلوبة لأنهم إذا قصرُوا فإنهم سوف يتحملون نتيجة تقصيرهم^(٢١). وهي كذلك من باب المعاونة والمساعدة لأن الفعل فيها غير مقصود.

أدلة القول الثاني القائلين بأن العاقلة لا تحمل الدية.

أولاً: دليلهم من الكتاب:

استدل هؤلاء بقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرْ وَزِرَتهُ وَلَا تَظْهَرْهُ﴾^(٢٢). ووجه الدلالة بالآية الكريمة أن تحمل العاقلة للدية هو من باب تكليفها بفعل لم تفعله وهذا لا يصح.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿لَتَجْزِيَّ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا نَسَى﴾^(٢٣). وقوله تعالى «كل نفس بما كسبت رهينة»^(٢٤).

وجه الدلالة أيضاً أن الإنسان مسؤول عن فعله وحده لا يشاركه فيه أحد.

ودليلهم من السنة :

١- ما رواه إيراد بن لقيط عن أبي رمثة، قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي فرأى النبي في ظهره، فقال له أبي دعني أعالجها فإني طيب، فقال أنت رفيق، والله الطيب، من هذا معك؟ فقال ابني اشهد به، فقال أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه^(٢٥).

٢- ما رواه الحكم عن مسروق عن ابن مسعود «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض لا يؤخذ الأب بجريرة ابنه»^(٢٦). قالوا هذا نص بأن العاقلة لا تحمل الدية.

٣- ما رواه النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه^(٢٧).

٤- استدلو بما رواه أن الخشاش العنبري قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله الرجل من قومي يجني أنواخذ به فقال النبي صلى الله عليه وسلم من هذا منك؟ وكان معه ابنه فقال ابني اشهد به أي أعلمه قطعاً وليس بمستلحق، فقال «أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه».

كذلك استدلو بالمعقول فقالوا إن الدية عقوبة كالقود فالعاقلة لا تتحمل القود فكذلك لا تتحمل المال ولا تتحمل دية النفوس، فإنها لو تحملت دية القتل الخطأ لكان تحمل دية القتل العمد من باب أولى. والقتل الخطأ موجب شيتين، الدية والكفارة فلمّا لم تتحمل العاقلة الكفارة لم تتحمل الدية^(٢٨).

مناقشة الأدلة :

ناقش الجمهور أدلة أصحاب المذهب الثاني كما يلي :

أولاً: ما استدل به أصحاب هذا المذهب من الآيات القرآنية وهي قوله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾^(٢٩)، وقوله تعالى ﴿لتجزى كل نفس بما كسبت﴾^(٣٠)، وقوله تعالى ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾^(٣١).

فإن المقصود بهذه الآيات الكريمة أن الإنسان لا يحمل ذنب غيره كائناً من كان. وإنما تؤخذ كل نفس بجريرتها، كما قال تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣٢). إلا أن هذا الأصل ليس مطرداً في كل شيء، فقد استثنى منه أشياء كثيرة منها إذا كان القتل قد وقع من الجاني خطأ أو شبه عمد، فإن تبعات جنايته من حيث الضمان ليست عليه وحده بل تحمل العاقلة معه دية ذلك القتل لأنه قد ارتكب خطأ نتج عنه ولم يقصده.

فهو غير مؤاخذ بنص القرآن الكريم «ليس عليكم جناح فيما اخطأتم» أو أن الشرع ألزمهم بذلك عقوبة لهم لأنهم لم يأخذوا على يد الجاني ويصبروه بأمره قبل أن يقع في الخطأ واتلاف دم إنسان معصوم، فاللزمهم بالضمان لذلك على خلاف الأصل وهو أن كل إنسان لا يحمل إلا تبعات ما ارتكبه^(٣٣).

ثانياً : أما الأحاديث التي استدلووا بها فأجابوا عنها بما يلي :

أولاً : إما أن يكون المقصود أن الأبناء والآباء لا يحملون العقل وإنما يتحمله عداهم من العصابات.

ثانياً : أنه يحمل على العمد الذي لا يتحمل عن القاتل ولا يؤاخذ به غيره.

ثالثاً : وأما قياسهم الأموال على الكفارة فالجواب عنه أن الكفارة من حقوق الله تعالى التي تتعلق بالمال تارةً وبالصيام تارةً، ولا يصح فيها عفو، فلم يدخلها مواساة وخالفها الدية في هذه الأحكام مخالفتها في التحمل^(٣٤) والله أعلم.

وبهذا يترجح - والله أعلم - قول جمهور الفقهاء لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارض الصحيح في أن العاقلة تتحمل دية القتل الخطأ وشبه العمد.

ثانياً : حكمة تحمل العاقلة للدية :-

ويكتمل هذا الموضوع ببيان الحكمة الشرعية من تحمّل العاقلة للدية فإن تحمّل العاقلة للدية هو استثناء من الأصل للحكم والفوائد التالية :

أولاً : إن أساس جرائم الخطأ هو الإهمال وعدم الاحتياط، وهذان سببهما سوء التوجيه والإهمال في التربية، والمسؤول عن تربية الإنسان هم أهله وعشيرته، فكان الواجب يقتضي منهم أن يولوا

مسؤولية التربية والتوجيه العناية الفائقة والمطلوبة لأنهم، اذا قصرُوا فإنهم سوف يتحملون نتيجة تقصيرهم، ومن جانب آخر فإنه من باب المعونة والمساعدة لأن الفعل فيها غير مقصود، ومجتمع المسلمين مجتمع تراحم وتعاطف كالجسد الواحد كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك يتناصرون ويتعاونون .

فالعاقلة كما أنها مسؤولة عن حفظ أفرادها وحسن توجيههم مسؤولة عنهم عند وقوع الخطأ^(٣٥) .

ثانياً: إن تحمل العاقلة للدية في الشريعة الإسلامية هدفه صيانة الدماء وعدم إهدارها، والدية مقررة بدلاً من الدماء، صيانة لها من الهدر وتحمل الجاني للدية وحده في حالة عجزه عنها يجعل الدم بذلك مهدوراً ، وفي هذا خروج عن الأصل الشرعي في حفظ الدماء لكي لا تذهب هدراً^(٣٦) .

ثالثاً: في دفع العاقلة للدية لتحقيق لمعنى العدالة والمساواة بين الجاني والعاقلة . يقول الأستاذ عبدالقادر عودة «لو أخذنا بالقاعدة العامة بتحمل كل مخطيء وزر عمله لكانت النتيجة أن تنفذ العقوبة على الأغنياء وهم قلة، ولا تمتنع تنفيذها على الفقراء وهم كثرة، ويتبع هذا أن يحصل المجني عليه أو وليه على الدية كاملة إذا كان الجاني غنياً، وعلى بعضها إن كان متوسط الحال . أما اذا كان فقيراً وهو كذلك في أغلب الأحوال فلا يحصل المجني عليه من الدية على شيء . وهكذا تنعدم العدالة والمساواة بين الجناة ، كما تنعدم بين المجني عليه . فكان ترك القاعدة العامة إلى هذا الاستثناء واجباً لتحقيق العدالة والمساواة^(٣٧) .

رابعاً: إن الحكم بالدية على الجاني وعاقلته فيه تخفيف عن الجناة ورحمة بهم، وليس فيه غبن ولا ظلم لغيرهم، لأن الجاني الذي تتحمل عنه العاقلة اليوم دية جريمته ملزم بأن يتحمل غداً بنصيب من الدية المقررة لجريمة غيره من أفراد العاقلة . وما دام أن كل إنسان معرض للخطأ -وهذا ما يعرف بمبدأ الغنم بالغرم وبما ان العاقله غالباً ما ترث وتورث وجب أن تساهم في نصرة بعضها بعضاً^(٣٨) .

المبحث الثالث: العاقلة

يُنْت في الفصل السابق حكم وحكمة تحمل العاقلة للدية من وجهة نظر الشرع المطهر وأقوال العلماء فيها مع الترجيح، وخلصنا إلى القول بأنه وبناءً على الأدلة الصحيحة المروية عن النبي صلى

الله عليه وسلم، فإن حكم تحمّل العاقلة للدية واجب شرعاً من باب النصرة والمؤاخاة بين المسلمين وإعانة بعضهم لبعض على فعل الخير.

والموضوع الأهم في بحثنا هو من هم العاقلة الذين وجب عليهم تحمّل الدية. وهذا المبحث موضع اجتهاد قديماً وحديثاً على ما سوف أبينه وما نخلص إليه من الترجيح الذي يتمشى وعموم الأدلة ومع المصلحة الشرعية.

فقد وقع الخلاف بين العلماء في بيان من هم العاقلة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: مذهب الحنفية، أن العاقلة هم أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان، وهم الجيش والعسكر الذين كتبت أسماؤهم في الديوان وهو جريدة الحساب، أو هم عند الحنفية المقاتلة من الرجال الأحرار البالغين، أهل الرايات أو الألوية تؤخذ من عطاياهم أو من أرزاقهم لا من أصول أموالهم، وإن لم يكن من أهل الديوان فإنها تؤخذ من عصبته إن وجدوا^(٣٩).

ولي على هذا تعليق لا بدّ من ذكره قبل أن أذكر القول الآخر وأرجّح بأنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي أنشأ الدواوين في الإسلام، وكان أولها ديوان الجند. لكن الدواوين بعد عمر توسعت حتى أصبحت تشمل أنشطة الحياة الإسلامية كافة. فهل يبقى ديوان الجند هو المختص بدفع الدية وبقية الدواوين في منأى عن المشاركة في الحياة الإسلامية والمعاونة على الخير وتقديم النصرة؟ وكان الواجب على متأخري الحنفية أن يجلبوا هذه المسألة ويعطوها حقّها من البحث لا أن تكون النصرة فقط مقتصرة على ديوان الجند. والذي يدو لي والله أعلم أنه لا ينبغي قصر ذلك على ديوان الجند، بل يشمل كل أهل الدواوين في كل عصر وزمان، وأن ما أفتى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جعل الدية على ديوان الجند لأنهم أهل النصرة في زمانه، ولأنه لا يوجد في عهده إلا ديوان الجند فقط.

أدلة الحنفية:

استدلّ الحنفية على مذهبهم بما أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض العطاء ودوّن الدواوين، فإنه جعل عاقلة الرجل أهل ديوانه. ولم يكن ذلك منه تقييداً لما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم من كون عاقلة الرجل عصبته أو عشيرته، بل كان ذلك تقريراً لما قضى به النبي صلى الله

عليه وسلم، فإنه قد علم أنّ عصبه الجاني إنما كانوا يحملون جنائته بطريق النصرة بالرايات إذ كل عشيرة تنصر أفرادها على العشيرة الأخرى .

لذلك جعل العقل على أهل الديوان لأن من دون اسمه فيه يتنصر بهم ويعتز . وذلك لأن قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالعقل عن العصبه كان معلولاً بالنصر^(٤٠) .

وهذا الحكم متفق عليه بين الفقهاء، يقول الماوردي «لا يعقل من العصبات إلا الرجال العقلاء الأحرار دون النساء والصبيان والمجانين والعبيد لأمرين :

الأول : أنها مختصة بأهل النصرة من العصبات .

والثاني : أن تحمل العقل في الإسلام بدل المنع بالسيف في الجاهلية، وذلك مختص بالرجال العقلاء الأحرار^(٤١) .

ومّا يدلّ على أن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعقل على العصبه كان معلولاً بالنصرة هو أنّ النساء والصبيان من العصبه أو من العشيرة لا يحملون مع العاقلة شيئاً، ولو كان التناصر يحصل بهم لوجب عليهم أن يشاركوا العصبه^(٤٢) .

كذلك استدللّ الحنفية بالإجماع . حيث قالوا بأنّ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل العقل على أهل الديوان، وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكبير منهم، وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى، لأنّ العقل كان على أهل النصرة . وقد كانت بأنواع، بالقرابة والحلف والولاء والعهد . وفي عهد عمر صارت بالديوان فجعلها على أهله اتباعاً للمعنى . ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم أهل الحرفة، وإن كان بالحلف فأهل والديه صلة .

القول الثاني : مذهب الشافعية والحنابلة والراجح عند المالكية أنّ العاقلة هم العصبات، وهم قرابة الرجل من قبّل الأب، وهم العصبه النسبية كالأخوة لغير الأم، والأعمام دون أهل الديوان . يقول الإمام الشافعي : «ولم أعلم مخالفاً أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة . دلّ على هذا أكثر من حديث خاص ولم أعلم مخالفاً أنّ العاقلة هم العصبه وهم القرابة من قبّل الأب^(٤٣) .

وقد استدللّ أصحاب هذا المذهب بما يلي :

١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه : اقتتل امرأتان من هذيل فرمت أحدهما الأخرى فقتلتها

فاختصموا للنبي صلى الله عليه وسلم فقضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم. متفق عليه^(٤٤).

وفي رواية ثم ماتت القاتلة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتول على عاقلتها وبراً زوجها ولولدها، فقالت عاقلة المقتول: ميراثها لنا، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: ميراثها لزوجها ولولدها^(٤٥).

القول الثالث : الرواية الأخرى في مذهب المالكية أن العاقلة هم أهل الديوان والعصبة من النسب والسبب والموالي والخلفاء، إلا أنه يقدم أهل الديوان إذا أجرى لهم العطاء، وحكى عنه أصحابه أنه إذا لم يجر لهم العطاء فليسوا بعاقلة أصلاً.

ودليل هذه الرواية الضعيفة في مذهب الإمام مالك هو الجمع بين الأدلة في ما ورد في اجتهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جعل الدية على أهل الديوان إن وجد، وإلا فإن العاقلة على أصلها. وحسب الراجح في مذهبه هم الأقارب من العصباء لحديث الهذلية السابق^(٤٦).

مناقشة الأدلة :

هذه هي أقوال العلماء في تحديد من هم العاقلة. وتلك أدلتهم، وعند النظر فيها نجد أنها لا تخلو من المناقشة.

فالحنفية قالوا إن الحديث الذي استدللّ به الجمهور صحيح، إلا أنهم قالوا إن الحديث معلول بالنصرة، فإذا انتقلت هذه النصرة في زمن عمر بن الخطاب إلى أهل الديوان كانوا هم العاقلة دون العصبة. ويؤكد ذلك بأن قضاء النبي صلى الله عليه وسلم معلول بالنصرة، أن النسوان والصبيان لا يحملون مع العاقلة شيئاً، ولو كان التناصر يحصل بهم لوجب عليهم أن يشاركوا العصبة. فالتناصر الذي كان في القبيلة انتقل إلى أهل الديوان لمن هو من أهله. والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. وبناءً على ذلك، فإن عمر لم يخالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقض بغير قضائه. بل حكمه مؤكد وموافق لما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم^(٤٧).

وقال الجمهور -في ردّهم على الحنفية- إن الديوان معنى كالجوار وولاية النكاح لا يستحقّ به إرث فلا يكون موجباً للعقل على أهله، ثم لو صحّ ذلك عن عمر -رضي الله عنه - وجب حمله على أن

من قضى عليهم عمر بالدية من أهل الديوان هم عصابة ذلك الرجل الجاني من أهل الديوان، يؤكد ذلك أن عمر قضى في أكثر من واقعة أيضاً بالدية على العصابة .

وقالوا أيضاً إن أبا بكر الصديق قضى كذلك بالدية على العاقلة ولم يكن في خلافته ديوان، وصدر من أيام عمر إلى أن أحدث الديوان في آخر أيامه لتمييز القبائل وترتيب الناس في العطاء . فلم يجز العدول به عما كان في أيام النبي - صلى الله عليه وسلم - وأيام أبي بكر إلى غيره من أمر أحدث بعده، لأنه يكون نسخاً، والنسخ مرتفع بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم^(٤٨) .

يقول ابن حزم رحمه الله تعالى في ترجيح رأي الجمهور: إن عمر بن الخطاب قضى بالدية على العصابة، وهذا حكمه ثابت في أكثر من أثر عنه بحضرة الصحابة ولا يعرف لهم منكر، وإنما يفرض العقل على القبيلة لا على أهل الديوان، وهو المحفوظ عن عمر، وقد نزهه الله أن يبطل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدث حكماً آخر .

وقال أيضاً معاذ الله أن عمر يحيل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحدث حكماً آخر بغير وحى من الله تعالى . هذا عظيم جداً^(٤٩) .

يقول الإمام ابن تيمية في ترجيح الرأي الأول «النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهم الذين ينصرون الرجل ويعينونه وكانت العاقلة على عهده هم عصبته، فلما كان في زمن عمر جعلها على أهل الديوان، ولهذا اختلف فيها الفقهاء، فيقال: أصل ذلك أن العاقلة هم محدودون بالشرع أو هم من ينصره ويعينه من غير تعيين . فمن قال بالأول لم يعدل عن الأقارب، فإنهم العاقلة على عهده . ومن قال بالثاني جعل العاقلة في كل زمان ومكان من ينصر الرجل ويعينه في ذلك الزمان والمكان، فلما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إنما ينصره ويعينه أقاربه كانوا هم العاقلة، إذ لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ديوان ولا عطاء . فلما وضع عمر الديوان كان معلوماً أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضاً ويعين بعضه بعضاً، وإن لم يكونوا أقارب، فكانوا هم العاقلة . وهذا أصح القولين، وأنها تختلف باختلاف الأحوال، وإلا فرجل سكن في المغرب وهناك من ينصره ويعينه كيف تكون عاقلته من بالشرق في مملكة أخرى؟ ولعل أخباره قد انقطعت عنهم، والميراث يمكن حفظه للغائب، فإن النبي صلى الله عليه وسلم «قضى في المرأة القاتلة أن عقلها على عصبته، وأن ميراثها لزوجها وبنيتها . فالوارث غير العاقلة»^(٥٠) .

بعد هذا العرض للمناقشة يبدو لي أن الراجح - والله أعلم - هو هو التوفيق بين أقوال العلماء

جمعاً بين الادلة فأقول ان عاقلة الجاني هم عشيرته إن كان له عشيرة عملاً بالأحاديث الواردة، وأما إذا لم يكن له عشيره . وهو من أهل الديوان فأهل ديوانه يتحملون الدية عنه إعمالاً لإفتاء واجتهاد عمر بن الخطاب بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم . وعمر حين قضى بالدية على أهل الديوان كان يعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العصابة ولا شك أنه فهم ذلك وعلمه . ففهم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم حين قضى بالدية على العصابة لم يكن ذلك أمراً تعبدياً يجب أن يكون كذلك في كل زمان ومكان، وإنما هو حكم معلل بالموازرة والتناصر، فمتى وجدت العلة وجب أن يناط الحكم بها . لذلك قضى بها على أهل الديوان في وقت كان فيه التناصر بأهل الديوان .

والحقيقة أنّ هذا الاجتهاد من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فهم النص واستخراج الحكم الشرعي الذي يتوافق مع روح العصر ومصالح الناس مع الالتزام بالإطار العام للشرع المطهر وعدم الخروج عليه هو الاجتهاد الصحيح الذي يجعل من هذه الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ومناسبة للعصور وتطور الزمن .

يقول الكاساني في توجيه هذا الرأي «لو كان سيدنا عمر رضي الله عنه فعل ذلك وحده لكان يجب حمل فعله على وجه لا يخالف فعل الرسول صلى الله عليه وسلم، كيف وكان فعله بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يظنّ من عموم الصحابة رضي الله عنهم مخالفاً لأمر النبي صلى الله عليه وسلم فدلّ ذلك على أنهم فهموا أنّ التعاقل كان معلولاً بالنصرة . وإذا صارت النصرة في زمانهم بالديوان نقلوا العقل إلى الديوان فلا تتحقّق المخالفة وهذا لأنّ التحمل للتناصر .

وأما قولهم بأنّ الديوان كان لأهل القبيلة فهذا قول لا دليل عليه، وذلك لأنّ أهل الديوان يعقلون عمّن انتمى لهم بجامع أنّ كلّاً منهم يناصر الجاني ويؤازره .

وبناءً عليه فإنه يقضى بالعقل على العصابة إذا كان المجتمع يتناصر بالعصابة . وعلى أهل الديوان أو من في حكمهم بحسب ما يقتضيه التعليل، وذلك بالنظر إلى من تحقّق فيه المناصرة والموازرة .

والواقع الحالي يؤكد أهمية هذا الحكم، وهذا الترجيح . فإننا نرى بأنّ مجتمعات المسلمين الحديثة منقسمة إلى مجتمع مدني حديث انتهى فيه التناصر بالقبائل والعصابات، واستبدل ذلك بالنقابات والأحزاب والتجمّعات التضامنية التي تأخذ أشكالاً مختلفة . ومجتمعات لا زالت تناصر بالعصابات والقبائل ولم تصل إليها التجمّعات الحديثة بصورها وأشكالها . ولكي لا تذهب الدماء هدراً، ولا يتحمل الجاني دية الخطأ وحده، فإنّ الحكم يكون بحسب الحال وبحسب تناصر الناس . وهذا القول

أولى من جعل الدية يتحملها الجاني وحده والذي مال إليه بعض العلماء المحدثين أمثال عبد القادر رحمه الله والشيخ مصطفى الزرقا وغيرهم نتيجة للوقوف عند الحكم مع النص بلا تعليل، وإنه مرتبط بالعاقلة إلى القبيلة على رأي الجمهور. بأن التناصر في المجتمعات الإسلامية لا يتوقف على القبيلة دائماً بل يدور مع تطور الزمان والمجتمع والله أعلم.

هل يعقل الجاني مع العاقلة ؟

اختلف الفقهاء في تحمّل الجاني وآبائه وأبنائه الدية مع العاقلة على قولين:

القول الأول : ذهب الحنفية والمالكية، وقول في مذهب الحنابلة - وهذا مذهب أبي بكر وبعض السلف إلى القول بأنّ العاقلة كل العصابات يدخل فيهم الآباء والأبناء والأخوة وأعمامه وأبنائهم^(٥١). ومنهم الجاني نفسه.

استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١- ما روي عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها فإن قتلت فعقلها بين ورثتها^(٥٢).

٢- ولما رواه أبو هريرة أنّ امرأتين من هذيل اقتتلتا فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلت الأخرى فاخصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى بدينها على عاقلتها وميراثها لابنها^(٥٣).

وجه الدلالة أنّ الحديثين بيّنّا أنّ جميع العصابات الوارثين أشبه بالأخوة يعلم، ذلك إذا ما عرفنا بأنّ العقل موضوع على التناصر وهم من أهله، ولأنّ العصابة في تحمّل العقل كسهم في الميراث في تقديم الأقرب، وآباؤه وأبنائهم أحقّ العصابات بميراثه فكانوا أولى بتحمّل العقل^(٥٤).

٣- كذلك استدلوا بما روى ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية ابن حزم عن مسعد بن طارق روي عن نعيم بن أبي هند عن سلمه بن نعيم أنه قال: قتلت يوم اليمامة رجلاً ظننته كافراً فقال: اللهم إني مسلم بريء مما جاء مسيلم، قال فاخبرت عمر بن الخطاب بذلك فقال الدية عليك وعلى قومك^(٥٥).

ووجه الدلالة أنّ عمر رضي الله عنه أدخل القاتل مع قومه في دفع الدية.

٤- واستدلوا كذلك بالمعقول وهو أنّ الأصل في ذلك أنّ كل إنسان يتحمل تبعات نفسه، فإذا حملت العاقلة عن الجاني تبعة القتل الخطأ فلا أقل أن يكون الجاني كواحد منهم، ثمّ أنّ الدية في الأصل تلزم الجاني، والعاقلة فرع عنه، فإذا حمل الفرع حمل الأصل من باب أولى^(٥٦).

القول الثاني : ذهب الشافعية والحنابلة في قول إلى أنّ العاقلة هم العصبات الذين يرثون بالنسب أو الولاء غير الأب والجد والابن وابن الابن.

وقد استدلوا على مذهبهم بما يلي:

١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الأخرى بحجر فقتلتها فاخصموا للنبي صلى الله عليه وسلم، ففضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم^(٥٧).

وفي رواية ثم ماتت القاتلة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية المقتول على عاقلتها وبرأ زوجها وولدها.

فقالت عاقلة المقتول ميراثها لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثها لزوجها وولدها^(٥٨).

وجه الدلالة إن هذا نص بان القاتل لا يغرم مع العاقلة والأصل في الأموال الحرمه إلا بنص أو عن طيب خاطر ولم يأت نص بأن القاتل يغرم.

قالوا فإذا ثبت هذا في الأولاد قسنا عليه الوالد لأنه في معناه ولأنّ مال ولده كماله ولهذا لم تقبل شهادتهما له ولا شهادته لهما. ووجب على كل منهم الإنفاق على الآخر.

٢- كذلك استدلوا بحديث الخشخاش العنبري وأبي رمثة في الابن «أنّه لا يجني عليك ولا تجني عليه». وحديث ابن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال «لا يؤخذ الأب بجريمة ابنه، ولا الابن بجريمة أخيه».

وفي رواية أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سأل الرجل من الذي معك قال: ابني،

قال: إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه، وقرأ «ولا تزر وازرة وزر أخرى»^(٥٩).

٣- واستدلوا أيضاً بما رواه ابن مسعود أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ولا يؤخذ أحد بجريرة ابنه ولا يؤخذ بجريرة أبيه»^(٦٠).

ووجه الدلالة من الحديثين السابقين أنّ الأبناء والأباء لا يتحملون العقل وإنما يتحملة عداهم من العصبات.

مناقشة الأدلة والترجيح :

ردّ الحنفية على مذهب الحنابلة والشافعية بأنّ استدلالهم بحديث ابن مسعود وغيره من الأحاديث التي فيها عدم مسؤولية الأب عن فعل ابنه أنها تدلّ على أن أحداً لا يؤخذ بذنب أحد في عقوبة ولا ضمان، ولكنها مخصصة بأحاديث ضمان العاقلة المتقدم لأنها أعمّ مطلقاً. كما خصّص بها عموم قوله تعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى».

وأما توزيع الدية على الورثة فإنّ القاعدة الشرعية أنّ العاقلة تدفع ولا تأخذ لأنّ دفع العاقلة للدية جاء على خلاف الأصل. وأما الميراث فيبقى على أصله لمستحقه.

والراجح والله أعلم أنّ الجاني ووالده وأخوته يغرمون، بل هم أولى بالغرم من غيرهم، لما ذكرت في الأحاديث التي استدلت بها أصحاب القول الأول ولما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قتل سلمه بن نعيم مسلماً ظنه كافراً فقال له عمر: ديتك عليك وعلى قومك ولم يظهر له مخالف ثم إنّ الجاني هو الفاعل ولا معنى لإخراجة ومؤاخذه غيره، والدية عقوبه، وهذه العقوبة خففت عن القاتل لعدم قصده، وليس من المعقول إسقاطها جميعها عنه وتكليف غيره بأدائها دونه. ولأنّ المقصود من التعاقب النصره وهو أحقّ بنصرة نفسه^(٦١).

وأقول إنّ الأحاديث التي استدلت بها الشافعية والحنابلة فيها معنى القضاء على الثار الذي كان سائداً في الجاهلية ليحل محله القصاص. وبذلك يترجّح لي القول الأول إنّ الجاني وأهله من العاقلة. والله أعلم.

إذا لم يكن للجاني عاقلة

إذا كان الجاني معروفاً وارتكب جناية قتل خطأ أو شبه عمد وله عاقلة تحمّلت العاقلة الدية على ما سبق ذكره، لكن إذا لم يكن للجاني عاقلة، أو لم يعرف للقاتل أهل أو لم يكن له مال هل يتحمل بيت المال الدية، بحث هذه المسألة يقتضي تقسيمها إلى قسمين.

القسم الأول : إذا كان القاتل معروفاً ولا عاقلة له ولا مال لديه . اختلف الفقهاء في تحمّله للدية على قولين :

القول الأول: مذهب جمهور الفقهاء، والحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول، إلى أن بيت المال يتحمّل دية القتل^(٦٢).

استدل الجمهور، على مذهبه بما يلي :-

١- ما رواه البخاري عن سهل بن أبي حثمة، قال : انطلق عبدالله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى خيبر وهو يومئذ صلح ففترقا، فأتى محبيصة إلى عبدالله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلاً، فدفعه، ثم قدم المدينة فانطلق عبدالرحمن بن سهل ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي -صلى الله عليه وسلم فذهب عبدالرحمن يتكلم فقال عليه السلام: كبر كبر وهو أحدث القوم فسكت فتكلما، قال تحلقون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم؟ فقالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر، قال فتبرئك يهود بخمسين يمينا، فقالوا كيف نأخذ أيمان قوم كفار؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده.

وفي رواية للإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم كره أن يبطل دمه فوداه بمائة من إبل الصدقة^(٦٣).

وجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى القاتل الذي لم يعرف قاتله من بيت المال، وكره أن يبطل دم امرئ مسلم في الإسلام فدل ذلك على أن المسلم إذا قتل ولم يعرف له قاتل ولا عاقلة له وجب أن يودى من بيت المال.

٢- استدل الجمهور بما رواه أبو داود والنسائي في قول النبي صلى الله عليه وسلم «أنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه وأرثه»^(٦٤).

الحديث واضح الدلالة على تحمّل بيت المال للدية إن لم يكن للشخص عاقلة.

٣- استدلل الجمهور كذلك ببعض الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم قضوا بدية من قُتل في الطواف أو بعرفه ولم يعرف قاتله أن ديته في بيت المال. روي ذلك عن عمر وعلى رضي الله عنهما^(٦٥).

٤- وقال الجمهور إنَّ العقل بدل النفس ونفس المسلم محترمة لا ينبغي أن تهدر، فإذا عرف القاتل ولم يكن له عاقلة، ولا مال لديه، وجب أن يقوم بيت المال بضمانها، لأنَّ بيت المال هو الوارث لمن لا عاقلة لديه أيضاً.

القول الثاني: الرواية الثانية في مذهب الحنابلة وهذا مروي عن عمر بن الخطاب وهو مذهب ابن قدامة من الحنابلة قالوا إنَّ دم المقتول في هذه الحالة هدر.

الأولة :

أدلة القول الثاني : استدلوا على مذهبهم بالقول

إنَّ بيت المال لم يتسبب في ارتكاب قتل القتييل فلا تؤخذ منه الدية، ولأنَّه لا دليل على وجوب أخذها وبيت المال فيه حق لكل المسلمين حتى للصبيان والمجانين والنساء وهؤلاء لا يجب عليهم عقل وإن كان لهم مال فلا يجب أن يؤخذ العقل من بيت مال المسلمين الحاقاً للمال الذي لهم فيه حق بالمال الذي هو خالص لهم.

مناقشة الأدلة :

ردَّ أصحاب المذهب الثاني على الجمهور قائلين بأنَّ ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبدالله بن سهل جاء على سبيل الإحسان والتفضل لا لأنَّ ذلك واجب في بيت المال، ودليل ذلك أنَّ اليهود هم الذين قتلوا الرجل وبيت المال لا يعقل جانيهم بالاتفاق.

وأما قولهم أنَّ النفس محترمة أمر لا جدال فيه ولكن ليس معنى ذلك أن يقضى بالدية في بيت المال لأنَّ مال بيت المسلمين محترم أيضاً. لا يجوز بذله إلا فيما هو مشروع له أو مأذون فيه ولا دليل على ذلك.

رد الجمهور عليهم بالقول إنَّ الاهدار يخالف ما وردت به السنة أن دم المسلم لا يبطل ولا يهدر،

ومن المتفق عليه ان بيت المال يرث من لا وارث له فكذلك هنا فان بيت المال يدفع الدية ويكون محل العاقلة تحملاً وأداءً.

يتبين لي أنّ الراجح وقول الجمهور بأنّ المسلم الذي لا مال لديه ولا عاقلة له فإنّ بيت المال يتحمل الدية لقوة ادلتهم ولكي لا تذهب النفوس هدرًا. يؤيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ودى من قتل عند اليهود، والصحابة أدوا العقل عمّن مات في الرحمة فكذلك من لا عاقلة لا ولا مال لديه والله اعلم.

القسم الثاني : اذا كان القاتل معروفا وله مال ولا عاقلة لديه ففي ترتب الدية في بيت المال عند أصحاب المذهب الأول قولان.

القول الاول : ما ورد عن أبي حنيفة انه يدفع الدية في ماله الخاص.

القول الثاني : مذهب الشافعية والحنابلة الذين يجعلونها في بيت المال في كل الأحوال.

والذي يبدو لي بأنّ مذهب الإمام أبي حنيفة هو الراجح والمقبول والمناسب لأنّ الإنسان يتحمل تبعات نفسه. وتحمل العاقلة جاء خلافاً لهذا الأصل، فإذا لم يكن له عاقلة وكان لديه مال عادت إلى أصلها لأنّ الإنسان يتحمل نتيجة فعله بنفسه جاء في كتاب البناية في شرح الهداية «إذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال لأنّ جماعة المسلمين هم أهل نصرته وليس بعضهم أخص من بعض بذلك. ولهذا لو مات كان ميراثه لبيت مال المسلمين، فكذا من يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال»^(٦٦).

وأميل إلى ترجيح هذا القول، وذلك لأنّ الأصل أن يتحمل الإنسان تبعات أعماله بنفسه وتحمل العاقلة جاء على سبيل المساعدة والموازرة خلاف الأصل. فإذا لم يكن له عاقلة، وله مال، عاد إلى الأصل، وتحمل الدولة وبيت المال في هذه الحالة لا وجه له. من جهة أخرى فإنّ تحمل الشخص المليء للدية من ماله يجعله أكثر تروياً في تصرفاته ويحسب لكل أمر حساباً فلا يتهوّر في تصرف لأنه يدرك ويعرف نتيجة فعله ومدى الضرر والخسارة التي ستلحق به وحده وفي ماله بعكس ما إذا كان بيت المال هو المتكفل بدفع الدية، فإنّ الحسابات هنا ستختلف. وهذا يتناسب مع روح العصر إذ لو عرف الأفراد بأنّ الدولة سوف تشاركهم بل تدفع عنهم دية القتل الخطأ وشبه العمد فإنهم لا يعجزون

عن الإدعاء بفقرهم وحاجتهم وعدم مقدرتهم دفع الدية. إضافة إلى ما يحققه ذلك من أخذهم بكل الوسائل والاحتياطات اللازمة للسلامة. والملاحظ في موضوع التأمين وأسباب حوادث السيارات في هذه الأيام أن كثيراً من الحوادث سببها التهور الذي مرده اعتقاد الأشخاص بأن شركات التأمين هي التي تتكفل بالضرر وتحمل مسؤولية دفع الديّات في حالات القتل الخطأ الناتج عن حوادث السيارات. والله أعلم.

أما إذا لم يكن لديه عاقلة ولا مال فالراجح والله أعلم قول الشافعية والحنابلة بأن بيت المال يتحمل الدية كي لا يبطل دم في الإسلام.

ولقد اقترحت برنامجاً لهذه الغاية في آخر الموضوع يسهل على الدولة تحمل ديّات من لا عاقلة له وهو فقير حفاظاً على حقوق المسلمين. والله أعلم.

الديّات التي تحملها العاقلة والتي لا تحملها وكيفية تأديتها

المبحث الأول : الديّات التي لا تحملها العاقلة:

١- دية القتل العمد: وهذا متفق عليه بين الفقهاء، سواء وقعت الجريمة مما يجب فيه القصاص أم مما لا يجب فيه. فلا تتحمل العاقلة شيئاً من الديّات في ذلك. والأصل في هذا الحكم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه. «لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراًفاً»^(٦٧).

قال ابن قدامة «ولم يعرف له مخالفاً فكان إجماعاً»^(٦٨).

وهذا الحكم متوافق مع روح الشرع المطهر لأن الإنسان سيتحمل نتيجة فعله الذي أقدم عليه متعمداً القيام به، وفيه ردع للأفراد من الإقدام على القتل العمد الذي هو من أكبر الكبائر، فالإنسان إذا عرف أنه سيتحمل نتيجة فعله وحده دون مساعدة من أهله وأقاربه كان في ذلك ردع له من الإقدام على فعله. وفي ذلك تخفيف لجريمة القتل في المجتمع المسلم. فالأمة لا تعين على باطل ولا تشجعه.

وتحمل العاقلة جاء على خلاف الأصل لأن الجاني معذور والعامد غير معذور فلا يستحق التخفيف^(٦٩).

٢- كما لا تحمل العاقلة الدية التي تمّ التصالح عليها بين الجاني وأولياء المجني عليه، والمراد بالصلح أن يدعى على شخص القتل فيكره ومصالح المدعي على مال. وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، أنّ العاقلة لا تحمل دية القتل العمد إذا صولح عليها القاتل إلا أن يشاءوا، واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلي:

١. قوله عليه السلام لا يعقل العواقل عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً.
٢. ما رواه محمد بن الحسن بسنده عن ابن عباس قال: «ولا يعقل العواقل عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً إلا ما جنى المملوك»^(٧٠).
٣. ما رواه الإمام مالك عن ابن شهاب الزهري، قال: «مضت السنة أنّ العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن يشاءوا. وفي رواية إلا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس»^(٧١).

هذه أدلة جمهور الفقهاء على أنّ دية الصلح في العمد لا تحملها العاقلة على سبيل الوجوب إلا إذا تبرعوا، وهذا هو الصحيح، والذي يقتضيه القياس أنّ كلّ إنسان يتحمل جناية نفسه قصاصاً أو غيره. يقول الله تعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى» أي لا يحمل أحد تبعات أحد. وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث التي سبقت الإشارة إليها في تحديد المسؤولية «ألا لا يجنّ جان على نفسه، ولا يجنّ والد على ولده، ولا مولود على والده». وقال عليه السلام «ألا لا تجنّ أم على ولد إلا لا تجنّ أم على ولد» وجاء في الخشخاش العنبري ومعه ابنه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: لا تجنّ عليه ولا يجنّ عليك. وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تجنّ نفس على أخرى».

فالأية والأحاديث دلت على أنّ أحداً لا يحمل جناية أحد، وهذا هو الأصل، فمن أراد أن يحمل أحداً شيئاً من ذلك فعليه الدليل، ولم يأت دليل إلا في الأنواع التي ستذكرها لاحقاً^(٧٢).

- القول الثاني: في هذه المسألة ما ذكره ابن حزم الظاهري بقوله وقالت طائفة غير هذا، وحجتهم ما رواه الزهري قال: بلغني. أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال في الكتاب الذي كتبه بن قريش والأنصار: لا تركوا مفرجاً أن تعينوه في فكاك أو عقل « والمفرج كل ما لا تحمله العاقلة.

ورد ابن حزم على هذا المذهب بقوله: إنّ حديث الزهري مرسل يوجب أن تعين العاقلة فيما لم تحمل جميعه ولا حجة عندنا بمرسل.

٣-النوع الثالث من الدييات لا تحملها العاقلة، وهي الدية التي تمت عن طريق الاعتراف .

والمراد بذلك أن يقر الجاني على نفسه أنه قتل خطأ أو شبه عمد، فإذا أقرّ بذلك تحمل الدية وحده ولم تحملها العاقلة، يقول ابن قدامة «ولا نعلم فيه خلافاً، وعلل ذلك بقوله لأنه لو وجب عليهم بإقرار غيرهم ولا يقبل إقرار شخص على غيره، ولأنه يتهم في أن يواطىء من يقر له بذلك ليأخذ الدية من العاقلة فيقاسمه إياها، إذا أثبت هذا فإنه ملزم بما اعترف به لوحده ونجب الدية عليه حالة في ماله» (٧٣) .

وهذا هو المعقول والمقبول الموافق للعقل، بأن اعتراف الإنسان على نفسه بدون علم ممن يساعده في التحمل، فيه احتمال المخادعة، فعليه أن يتحمل ذلك وحده وفي ماله .

٤-القسم الرابع الدييات التي لا تبلغ ثلث الدية . أي دون ثلث دية الإنسان، فإن العاقلة لا تحملها . والمراد بذلك أنه إذا جنى شخص على آخر في طرف أو جرح ولم تبلغ دية هذه الجناية الثلث، فالدية على الجاني وليست على العاقلة، دليل ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه قضى في الدية لا يحمل منها شيء حتى تبلغ عقل المأمونة، يقول ابن قدامة «لأن مقتضى الأصل وجوب الضمان على الجاني، لأنه موجب جنايته، وبدل متلف، فكان عليه كسائر المتلفات والجنايات، وأما خولف في الثلث فصاعداً تخفيفاً عن الجاني لكونه كثيراً ما يحيف به قال الرسول- عليه الصلاة والسلام -«الثلث كثير»؟ ففيمما دونه يبقى على قضية الأصل، ومقتضى الدليل وهذا قول(٧٤) .

الحنبلة والمالكية .

والقول الثاني في هذه المسألة : قول الإمام أبي حنيفة والشافعي رحمها الله تعالى بأن العاقلة تحمل ما نقص عن الثلث إلى أن يبلغ نصف عشر الدية عند أبي حنيفة، وتحمل القليل والكثير عند الشافعي، استدلل الإمام أبي حنيفة على مذهبه بأن النبي- صلى الله عليه وسلم -جعل على العاقلة دية الجنين، ودية الجنين أقل من ثلث الدية فينبغي أن يكون هو الحد الأدنى لما تحمله العاقلة من الدية .

وحجة الإمام الشافعي على أن العاقلة تحمل ما قل من الدية وكثر هي القياس، فقاسها على الكثير . فكما أن العاقلة تحمل دية النفس، لأن القاتل كان مخطئاً ومعدوراً ، فوجب أن تحمل ما دون ذلك لتحقق العلة فيه .

ناقش أصحاب المذهب الأول قول الخنيفة بقولهم: إنَّ كون النبي صلى الله عليه وسلم قض بدية الجنين على العاقلة لا يدل على أنه قض بنصف العشر وإنما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قض بدية أمه وديته على العاقلة لكون ديتهما جميعاً موجب جناية تزيد على الثلث.

وبذلك يبدو لي أن الراجح هو القول الأول. أما مذهب الشافعية فهو يخالف النص ويعتمد على القياس ولا قياس مع النص والله اعلم.

المبحث الثاني : الديات التي تحملها العاقلة. وكيفية تقسيمها عليها:

أولاً: دية القتل الخطأ: لا خلاف بين العلماء في أنَّ العاقلة تحمل دية القتل الخطأ إذا بلغت ثلثاً فأكثر، وذلك لأنه ثبت عن النبي "صلى الله عليه وسلم" أنه حمل العاقلة الدية في القتل شبه العمد في حديث الهذلية، فإذا كان ذلك في شبه العمد فهو في الخطأ من باب أولى. ونقل القرطبي الإجماع على ذلك بقوله «أجمع أهل العلم على أن دية القتل الخطأ على العاقلة»، وذكر الإجماع أيضاً الإمام الشافعي في الأم، وابن قدامة في المغني، وابن رشد في بداية المجتهد، والعيني في البناية على شرح الهداية.^(٧٥)

ثانياً : القتل شبه العمد : والقتل شبه العمد الذي لا يكون بأداة من أدوات العمد؛ وهي الأدوات المعدّة للقتل، والأدوات الجارحة، والمحركة؛ فيكون بالعصا، والسوط، واللكم والوكزه، فهذا حكمه أخف من حكم القتل العمد، لذلك وجبت الدية على العاقلة فيه على رأي جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة وبعض التابعين كالنخعي والثوري وغيرهم، مستدلين بالحديث المتفق عليه «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها»^(٧٦) وبما رواه المغيرة بن شعبه (رضي الله عنه) قال : ضربت امرأة ضرة لها بعمود فسطاط. فقضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بديتها على عصبة القتالة. كذلك قالوا إنه يشبه الخطأ من حيث عدم إرادة القتل فوجبت الدية على العاقلة، كالخطأ والجاني وإن تعمد الضرب إلا أنه لا يقصد القتل بدليل استعماله لألة غير قاتله عادة. خالف الجمهور بعض السلف، كابن سيرين، والزهري، والحارث، وأبن شبرمة، وقتادة، وأبو ثور، وقالوا يتحمل القاتل الدية في شبه العمد بماله كدية العمد المحض، وذلك لأنها دية مغلظة فأشبهت دية العمد. وهذا

مذهب، الإمام مالك لأنه لا يوجد قتل شبه عمد في مذهبه فألحق شبه العمد مع نية العدوان بالعمد بغض النظر عن الأداة المستعملة في القتل (٧٧).

وحجة أصحاب هذا المذهب أن الأصل أن يتحمل كل إنسان جزاء ما جنى، ثم إن شبه العمد كالعمد من حيث تعمد الجنابة، وإنما سقط القصاص للشبهة، ثم إن قياس شبه العمد على العمد أقرب لأن الدية في كل منها مغلظة. وقالوا: إن الأصل في الجنابات أن يتحمل الإنسان نتيجة عمله كما قال تعالى ﴿ولا نزر وازرة وزر أخرى﴾، أي لا تتحمل النفس وزر وذنب غيرها، مما يدل على أن العاقلة لا تحمل جنابة القتل شبه العمد (٧٤).

ناقش من قال من السلف رأي الجمهور بأن دية شبه العمد مغلظة فهي العمد المحض ولا معنى للترقيق بينهما، وكلاهما موجب فعل قصد.

رد الجمهور عليهم بالقول إن القتل شبه العمد نوع قتل لا يوجب قصاصاً، فوجبت دية على العاقله كالحطأ، ويخالف العمد المحض لأنه يغلف من كل وجه لقصده الفعل وإرادته القتل، وعمد الخطأ يغلف من وجه هو قصده الفعل، ويخفف من وجه كونه لم يرد القتل فاقتضى تغليظها من وجه وهو الاسنان وتخفيفها من وجه حمل العاقلة لها وتأجيلها، وبذلك يترجم قول جمهور الفقهاء لصحة الحديث الذي استدلوا به وهو أساس في موضوعنا الذي نحن بصدد، وقوة الرد على ملاحظة المخالفين واضيف لو أخذ بقول المخالفين بأنها جنابة ويتحملها الإنسان في ماله يؤدي ذلك إلى القول بعدم تحمل العاقلة الدية أصلاً لا في خطأ ولا في غيره مما يثبت بطلان مذهبهم.

ثالثاً : كذلك تحمل العاقلة عمد الصبي والمجنون، فإذا وقع من صبي قتل لأحد فالعاقلة تتحمل دية القتل عند جمهور الفقهاء، وذلك لأن فعله القتل لا يوجب القصاص لأجل العذر فاشبه الخطأ. ولأنه أيضاً لم يتحقق منهما كمال القصد، فتتحمل العاقلة جنابة عمدتها كشبه العمد.

وقال الشافعية في القول الثاني لهم لا تحمله لأنه عمد يجوز تأديبها عليه فاشبه القتل من البالغ (٧٥).

رابعاً : كذلك تحمل العاقلة خطأ الحاكم في الحكم والاجتهاد ذهب إلى هذا القول الإمام مالك، والشافعي في قول، والإمام أحمد في رواية. ودليلهم على تحمل عاقلة الحاكم الدية أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أرسل إلى امرأة سمع أن الرجال الأجانب يدخلون عليها فخافته، فستب ذلك في سقوط جنينها حياً ثم مات فأقسم علي رضي الله عنه عليه على أن لا يبرح حتى يقسم دية على عاقلته، أي عاقلة عمر رضي الله عنه، وعمر رضي الله عنه أرسل للمرأة ليؤدبها، وهو مأمور

بذلك بحكم مسؤوليته كإمام للمسلمين^(٧٩).

وقال الحنفية والشافعية في قول والحنابلة بأن الدية في خطأ الإمام واجبة في بيت المال، وحجتهم في ذلك أن الخطأ في الحكم والاجتهاد يكثر فايجاب العقل على عاقلة الحاكم فيه إجحاف عليهم فلا تجب عليهم، والحاكم نائب عن الله عز وجل في أحكامه وأفعاله، فيكون خطؤه في بيت المال (٨٠).

رد الجمهور على أدلة القول الأول بأن الأثر الذي استدلو به ضعيف، وأن تحميل عاقلة الإمام خطأ الاجتهاد والحكم فيه إجحاف بها وتكليف بما لا تطيق، خاصة أن الأخطاء تكثر في الأحكام، والقواعد الشرعية توجب إزالة الضرر، لذلك يتحمل بيت المال خطأ الإمام وهذا الراجح والله أعلم.

كيفية تقسيم الدية على العاقلة:

من المتفق عليه بين الفقهاء أن العاقلة لا تكلف من المال ما يجحف بها ويشق عليها، لأنه لازم لها من غير جنايتها على سبيل المواساة للقاتل والتخفيف عنه، ومن باب التعاون والتناصر على الخير، فلا يخفف عن الجاني بما ينقل على غيره، ويجحف به، ولأنه لو كان الإجحاف مشروعاً لكان الجاني أحق به لأنه موجب جنايته وجزاء فعله فإذا لم يشرع بحقه فغيره من باب أولى

فعلم من هذا أن الأصل في تحمل العاقلة أنها لا تحمل إلا ما تطيق، ويبدأ في قسمة المال بين العاقلة الأقرب فالأقرب على ضوء الخلاف السابق بين الفقهاء في من هم العاقلة؟ ومن يدخل منهم في الغرم؟ فيبدأ بالأبوين ثم الأبناء على رأي من يقول بأنهم يتحملون، ثم الأخوة ثم بنهم ثم الأعمام وبنهم ثم أعمام الأب وهكذا.

وهذا التقسيم يتطابق مع واقع العشائر الأردنية في تقسيم الدية على العاقلة المعروفة بالخمسة، وهم الأقارب والمنحدرون من جد واحد ولم ينفصلوا حتى الجد الخامس، والواقع أن هذا التقسيم هو عين العدل لأن هؤلاء فيهم الوارثون والأقارب وأهل النصرة وهم أولى الناس بمساعدة قريبتهم، وتحمل تبعات ما يصنع وهم القادرون على ردعه وزجره ليتثبت في أعماله وتصرفاته قبل الوقوع في الخطأ والزلل.

وهنا لا بدّ من التنبيه إلى أن الفقهاء اتفقوا أيضاً على أن لا يتحمل الفقير، ولا الصبي، ولا المجنون، ولا المرأة شيئاً من العقل، لأن هؤلاء جميعاً ليسوا من أهل العقل وهم غير قادرين عليه

حتى لو ملك بعضهم المال.

أما كيفية تقسيمها على العاقلة فاجتهادات الفقهاء في ذلك متقاربة مع اتفاقهم على الأصول في هذه المسألة.

فقال الأحناف: إن الواجب على كل شخص أربعة دراهم ولا تقدير لأقله ويساوي بين الغني والمتوسط ويكون هذا حسب عدد العاقلة قلة وكثرة.

وقال الشافعية. إن الواجب على كل عاقل نصف دينار إذا كان غنياً وربع دينار إذا كان متوسط الحال. وقال الحنابلة «واختلف أهل العلم فيما يحمله كل واحد منهم فقال أحمد يحملون قدر ما يطبقون، فعلى هذا لا يتقدر شرعاً وإنما يرجع إلى اجتهاد الحاكم، فيفرض على كل واحد قدرأ يسهل ولا يؤدي، وهذا مذهب مالك، لأن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف، ولا يثبت بالرأي والتحكم، ولا نص في هذه المسألة فوجب الرجوع فيها لاجتهاد الحاكم كمقادير النفقات»^(٨١).

وهذا هو الصواب والله أعلم بأن ما يحمل كل شخص من الدية غير محدد المقدار، ويصعب تحديده مع مرور الزمان، وإنما يُرجع فيه إلى ما يستطيعه كل إنسان من أفراد القبيلة حسب غناه وتوسطه، وإذا وقع الخلاف فإن الحاكم مكلف بالتقدير في هذه المسألة كمقادير النفقات. ومعرفته بالعاقلة والله أعلم.

المبحث الثالث : نظام العوائل والمجتمعات الحديثة

بيّنت في المباحث الماضية أحكام نظام العاقلة بحسب تناول الفقهاء القدامى لهذا الموضوع الهام، على ضوء الأدلة الشرعية الواردة، وقبل أن أصل إلى النتائج المرجوة من هذا البحث، لا بدّ لي من التعرّض إلى موضوع تغير المجتمعات الإسلامية، وما طرأ عليها من تغير بموجبه اختلفت وسائل تناصرها. فضعف في بعضها عامل التعصب للقبيلة مما حدا ببعض الباحثين المحدثين إلى القول بأن نظام العوائل قد انتهى، وعلى الجاني أن يتحمل دية القتل الخطأ وشبه العمد في ماله، ان كان قادراً، وإلا وجب على الدولة أن تخصص ضريبة لذلك لكي لا تذهب الدماء هدراً، وهذا رأي الأستاذ عبدالقادر عودة في كتابه «التشريع الجنائي الإسلامي» حيث يقول: «إن نظام العاقلة وتحملها الدية نظام عادل، وإن كان يلوح في ظاهر الأمر أن يحمل الإنسان وزر غيره، وقلنا إننا لو أخذنا بالقاعدة العامة

فيحمل كل مخطيء وزره لكانت النتيجة أن تنفذ العقوبة على الأغنياء وهم قلة، ولا تمتنع تنفيذها على الفقراء وهم كثرة، ويتبع هذا أن يحصل أولياء المجني عليه أو هو نفسه على الدية كاملة إذا كان الجاني غنياً، وعلى بعضها إذا كان متوسط الحال، أما إذا كان الجاني فقيراً، وهو كذلك في أغلب الأحوال، فلا يحصل المجني عليه من الدية على شيء، وهكذا تنعدم المساواة والعدالة بين المتهمين، كما تنعدم بين المجني عليهم، وقلنا إن هذا النظام قصد به أن يحصل المجني عليهم على حقهم كاملاً، وأنه يحقق العدالة والمساواة على جميع الوجوه. لكن هذا النظام على ما فيه من عدالة وتسوية بين المتهمين والمجني عليهم، لا يمكن أن يقوم في عهدنا الحاضر، لأن أساسه وجود العاقلة. ولا شك أن العاقلة ليس لها وجود الآن إلا في النادر الذي لا حكم له، وإذا وجدت فإن عدد أفرادها قليل لا تحمّل كل الدية، ولقد كان للعاقلة وجود مادام أن الناس احتفظوا بأنسابهم وقرباتهم، وانتموا إلى قبائلهم وأصولهم. أما الآن فلا شيء من هذا بحيث ينذر أن نجد شخصاً يعرف جدّه الثالث، وإذن فلا محيص من الأخذ بأحد الرأيين اللذين أخذ بهما الفقهاء من قبل، أما الرجوع على الجاني بكل الدية، وأما الرجوع على بيت المال، والرجوع على الجاني يؤدي إلى إهدار دماء أكثر المجني عليهم لأن أكثر المتهمين فقراء، وهذا لا يتفق مع أغراض الشريعة التي تقوم على حفظ الدماء وحياطتها وعدم إهدارها، والرجوع إلى بيت المال يرهق الخزائن العامة، ولكنه يحقق المساواة والعدالة، ويحقق أغراض الشريعة، والخوف من إرهاب الخزائنة لا يجب أن يقف حائلاً دون تحقيق المساواة والعدالة، ولا يصح أن يحول دون تحقيق أغراض الشريعة. فالحكومة تستطيع أن تدبر أمرها بفرض ضريبة عامة يخصص دخلها لهذا النوع من التعويض، وإذا كانت الحكومات العصرية تلزم نفسها بإعانة الفقراء والعاطلين، فأولى أن تلزم نفسها بتعويض ورثة القتيل المنكوبين. ولقد سبقنا بعض البلاد الأوروبية إلى هذا العمل، فأنشأت صندوقاً لتعويض المجني عليهم في الجرائم، إيراده المبالغ المتحصلة من الغرامات التي تحكم بها المحاكم، وهذا هو بالذات ما قصده الشريعة الإسلامية من نظام العاقلة، فنظام العاقلة يقوم في بعضها فأولى بنا وهو نظامنا أن نقيمه بيننا على الوجه الذي يتلاءم مع ظروفنا وحالاتنا»^(٧٨).

ورأي الاستاذ عبد القادر عودة وجيه لكنه أغفل ما عليه النظام الاجتماعي في بعض البلاد العربية والإسلامية من التناصر بالقبائل، ونظر من خلال المجتمعات المدنية الحديثة، كمجتمع القاهرة ودمشق مثلاً، والصواب كما بينت أن هناك مجتمعات لازالت تتناصر بالقبائل، وهذا يحقق المقصود الشرعي من الدليل وإلا فإن الدولة عليها واجب تنظيم هذا الأمر في خزائنها.

ويقول الدكتور وهبة الزحيلي في كتابه «الفقه الإسلامي وأدلته»: «أنّ نظام العواقل مستثنى من القاعدة العامة في تحمّل كل مخطيء وزر نفسه، ولكن دون أن يلزم العاقلة شيء من ذنب الجاني أخروياً، والسبب في هذا الاستثناء هو مواساة القاتل، ومناصرتة، وإعانتة، والتخفيف عنه، ودعم أواصر المحبة والألفة، والإصلاح بين أفراد الأسرة، والحفاظ على حقوق المجني عليه، حتى لا تذهب الجناية عليه هدرًا إذا كان القاتل فقيرًا، وأغلب الناس فقراء، فكان في ذلك النظام عدالة ومساواة في المجتمع، حتى لا يحرم أحد من التعويض بسبب فقر الجاني. ثم إنّ هذا النظام فيه تقدير للبائع الذي يشاهد عند القاتل، إذ لولا انتصاره بأسرته واعتماده على قوتهم لتشتت في الأمر ملياً، وصدرت أفعاله عن روية كاملة ووعي تام. لذا عدّ الفقه الإسلامي أنّ الجناية الواقعة منسوبة ضمناً إلى كل فرد من أفراد العاقلة فأوجب الدية عليهم جميعاً، وكان بذل المال من العاقلة بدلاً عن النصرة التي كانت في الجاهلية، حيث كانت القبيلة تمنع الجاني وتحميه كي لا يدنو منه أولياء القتيل للأخذ بالثأر. وبالرغم من كل هذه المزايا، فإنّ نظام العاقلة كان مناسباً للبيئة التي كانت فيه الأسرة الواحدة متماسكة البنين، ومتناصرة فيما بينها على السراء والضراء. أمّا وأنه قد تفكّكت الأسر، وتحلّلت عرى الروابط بين الأقارب وزالت العصبية القبلية، ولم يعد الاهتمام بالنسب أمراً ذا بال، فلم يبق بالتالي محل لنظام العواقل لفقدان معنى التناصر بين أفراد الأسرة.

يرشد إليه أنّ نظام العاقلة تطوّر في رأي الحنفية من الأسرة إلى العشيرة، فالقبيلة، ثم إلى الديوان، ثم إلى الحرفة أو النقابة في عصرنا، ثم إلى بيت المال وبما أنّ نظام العشيرة قد زال، وبيت المال قد تغيّر نظامه، واختلف النظام الاجتماعي عمّا كان عليه زمن العرب، وفقدت عصبية القبيلة بعضهما لبعض، وصار كل امرئ معتمداً على نفسه دون قبيلته كما في النظام الحاضر، فإنّ دية القتل الخطأ أو شبه العمد أصبحت في زماننا هذا واجبة في مال الجاني وحده. وقد نصّ عليه الحنفية، وهذا موافق لرأي أبي بكر الأصبم، والخوارج الذين يجعلون الدية على القاتل لا على العاقلة أخذاً بعموم الآيات والأحاديث التي تقرّر مبدأ المسؤولية الفردية أو الشخصية عن الأفعال. وهو أيضاً منسجم مع رأي باقي المذاهب الذين قرّروا وجود الدية على الجاني إذا لم توجد له عاقلة ولم يوجد بيت المال^(٧٩).

وهذا الرأي كذلك متأثر بالنظرة المستمدة من المجتمعات الحديثة في المدن الكبيرة، والذي يخالف النظرة الشمولية للمجتمعات الإسلامية على اختلاف أعرافها وتقاليدها، ومثله الرأي الذي يليه رأي الشيخ شلتوت.

وأما القول بأن بيت المال قد انتهى وانهدم، فالحقيقة أنّ بيت المال تغيّر مسماه إلى الخزينة العامة،

وهذا لا يمنع من تشريع مستمد من الأصول العامة لشرعية العاقلة بإنشاء صندوق يتبع للخزينة العامة، يكون ريعه للمساهمة في التحفيف على المصابين والمتنسين، سواء للعاقلة أو للديوان على ما سألين.

ويقول الشيخ محمود شلتوت في كتابه «الإسلام عقيدة وشرعة»: «إن النبي صلى الله عليه وسلم عندما جاء فوجد العرب على نظام خاص في الديات، يقضي بتوزيعها على العاقلة بمقتضى ما كان بينهم من التناصر، ومسؤولية الأسرة عن خطأ الواحد منها فأقره في غير موجب العقود، وفي غير الثابت بالإقرار، حثاً على التناصر وطلباً لبقاء الوحدة في الأسرة، وإقرار لهيمنتها على بعضها، وبذلك اعتبرت الشريعة الإسلامية أن خطأ الواحد من الأسرة منسوب إليها جميعاً، فأوجبت الدية عليها، ويدل على هذا أن التناصر حينما انتقل من العشيرة والأسرة إلى أهل الديوان جعل عمر العقل على أهل الديوان، وفي غاية البيان أن ذلك لم يكن من عمر تغييراً لحكم الشرع، بل تقريراً، لأنه عرف أن العشيرة كانت تتحمل بطريق النصرة، فلما كان التناصر بالرايات جعل العقل عليهم. وقد نص الفقهاء على أن الدية في زماننا لا تكون إلا في مال الجاني. قالوا «لأن العشائر وهت، ورحمة التناصر قد رفعت، وبيت المال قد انهدم فوجب أن تكون في مال الجاني»^(٨٠).

هذه هي بعض آراء العلماء المعاصرين في تكييف موضوع العاقلة بالنسبة للدية. والحقيقة أنني - مع التقدير والاحترام لأرائهم - لكتي أذهب مذهباً قد يكون مخالفاً لهذه الأقوال في بعض مواضعه، وموافقاً لها في مواضع أخرى. وبما أن الجاني معذور بخطئه، ولا يمكن استبعاد وقوع الخطأ من الناس، ومقدار الدية كبير لا ييسر لكل أحد الوفاء به فالحاجة ماسة إلى اكتشاف نظام العاقلة وتحميلها هذا الواجب لدفع معنى العقوبة عن القاتل، وكل واحد منهم لا يأمن على نفسه من أن يبتلى بمثل فعل قريبه، والأمة متعاونة متناصرة متوادة قائمة بالقسط، تحب بعضها وتعين الضعيف. لذلك لا بد من وضع تصوّر عصري مستمد من نظام العاقلة يتوافق مع هذه الروح العظيمة لهذا الدين العظيم. لذلك يمكن القول بأنه يسهل وضع نظام للعواقل بحسب طبيعة المجتمع والدولة. معتمداً على الأصول الشرعية في هذا الموضوع والصيغ المحتملة الموازية للصيغ الفقهيّة على النحو التالي:

أولاً: في المجتمعات الإسلامية التي لا زالت تتعامل بنظام العشيرة والقبيلة ويعرف أفرادها بعضهم بعضاً، وهي موجودة خلافاً لما ذكر بعض الفقهاء المحدثين من انقراضها وتلاشيها، ولها أنظمتها التي تتعامل بها مع هذا الموضوع بما يعرف بنظام الخمسات، كما في بادية الشام والعراق والأردن وفلسطين، فإن العاقلة تتحمل الدية في القتل الخطأ وشبه العمد مع الجاني على ما بينا من أقوال العلماء سابقاً. أما في البلاد الإسلامية التي لا يوجد فيها مثل هذا النظام، ولكن لا زالت القبيلة

فيها متماسكة كالجزيرة العربية وبلاد الخليج العربي، فإنه ولا شك أن العاقلة تتحمل الدية للمعاني التي ذكرت، وإعمالاً للنصوص الشرعية الواردة في هذا الموضوع.

ثانياً : يُعفى في العاقلة النساء، والصبيان، والمجانين، من المشاركة في تحمّل الدية، ولو كانوا موسرين، كما يعفى الفقراء والذين استغرق الدين أموالهم، وهذا متفق عليه بين الفقهاء كما بينت سابقاً.

ثالثاً : دواوين الوزارات، والهيئات، والمؤسسات التي ينتمي إليها الجاني ممن لا عاقلة له على النحو الذي بينته في الفقرة السابقة، كوزارة العدل، والدفاع، والتعليم، والمجالس المحلية والبلديات، أو غير ذلك، يمكن أن تكون داخلة في نظام يشبه العاقلة ويتحمّل ما يجب على الأفراد من ديّات وإرش. وتقابل هذه التنظيمات الحديثة نظام الدواوين الذي أدخله الخليفة عمر بن الخطاب على الدولة، وأخضع نظام العاقلة لمقتضاه، وهذا يوازي المواساة عند الحاجة بشرعية الزكاة والصدقة والنفقة على الأقارب، وتقاس أحكامها على أحكام هذه الأبواب مما يباعد بينها وبين الغرامة أو العقوبة. ويؤكد هذا أن الجميع متفق على أن شرعية تحميل العاقلة للدية هو من باب المواساة والتخفيف وضمان وصول الحق إلى أصحابه. ويسهل التطبيق باقتطاع جزء يسير من مرتبات المتسبين لكل ديوان، ترصد لمثل هذه الغايات ولا يشعر بها أحد.

رابعاً : جهات التناصر الحديثة كالنقابات والأحزاب والجمعيات الخيرية والتعاونية والهيئات التطوعية التي تقوم بين الأفراد من أجل التعاون والتناصر والمؤازرة في العصر الحديث لا تعفي من المسؤولية والمشاركة في تحمّل جزء من الدية ولو كان عن طريق اقتطاع مبالغ بسيطة شهرياً من مرتباتهم كرسيد لهذه الغاية إذا لم يكن له عاقلة ولم يكن من أهل الدواوين. والدول المتقدمة تبحث هذا الأمر بعناية. وقد ذكر بعض الباحثين أن عدد الإصابات البدنية عام ١٩٧٧ في بريطانيا بلغ ثلاثة ملايين مصاب، ممّا يدلّ على ضخامة هذه المشكلة في سياقات الحياة الحديثة من جهة، وعلى وجوب اختيار سلامة الحلول الفقهية في هذا السياق من جهة أخرى^(٨١).

خامساً : شركات التأمين وخصوصاً في حوادث السيارات وحوادث الآلات الحديثة في المصانع ومعامل البناء والحفر، والحرائق في الأماكن العامة. تساهم مساهمة كبيرة في التعويض عن الإصابات البدنية سواء أكانت القتل أم الضرر على أحد الأطراف، أم الاعاقه في تعويض المتسبين إليها. وتسلم للعاقلة لتكون عوناً لهم على دفع الدية. والعرف الجاري غالباً في الأردن

أن أولياء المقتول في مثل هذه الحوادث يسقطون حقهم عن الأفراد ويتابعون التعويض الذي هو بمثابة الدية عن طريق شركات التأمين. وهذه الصياغة العصرية خففت على المجتمع كثيراً من المعاناة والمشكلات الحاصلة عن حوادث القتل الخطأ. والمعروف دولياً أن مسألة التأمين على السيارات والمصانع وغالباً الأفراد أصبحت في كثير من الدول شبه إجبارية.

سادساً : إن لم يكن للجاني عاقلة ولا ديوان ولا نقابة وكان فقيراً فإن الدولة تتحمل دفع الدية وذلك بإنشاء قسم خاص في بيت المال «الخزانة العامة» لتمويل نفقات وتعويض المصابين وذويهم وفق الأحكام الشرعية للعاقلة حتى تعود لبيت المال وظيفة من وظائفه التي يقوم بها المجتمع الإسلامي. والدول المتقدمة تهتم بهذا الجانب وأعطته عناية خاصة وتقوم بتعويض المصابين. والدول الإسلامية أولى بهذا الموضوع وقواعده الشرعية مشروعة، فالواجب أن يرفع شعار لا يظلم دم في الإسلام، وتوزيع الضرر على المجتمع بأسره في هذا النوع من الإصابات التي لا يستطيع الفرد وحده أن يتحمل نتائجها. وقد نصّ الفقهاء كما ذكرنا سابقاً على أن بيت المال يتحمل الدية في عدة أحوال منها أن لا يكون للجاني عاقلة، وإذا كان المال الذي لديه لا يفي بالدية ومنها خطأ الحاكم في الاجتهاد ويلحق به أعوانه من القضاة والموظفين الرسميين. الذين تقتضي طبيعته عملهم مساعدة القضاة والولاة في الاجتهاد وتنفيذ الحكم، محصلة القول أن واجب الدولة يحتم عليها أن توفر جزءاً من المال يرصد لهذه الغاية وتضع له اللوائح والأنظمة التي تساعد على عدالة وسرعة التطبيق. وهذا الأمر ليس بالصعب أو مستحيل التحقيق ومصادر تمويلة تكون منها إجباري كفرض ضريبة بسيطة لحساب التعويضات، ومنها اختياري كقبول الهبات والتبرعات والصدقات.

لعلني بهذه الصياغة المتواضعة والأفكار المقدّمة أحاول إعادة نظام العاقلة على ما فيه من عدالة وتسوية بين المتهمين، والمجني عليهم، ولحاجة الحياة العصرية إليه، لما في هذا النظام من نقل الضرر وتوزيعه على عدد كبير من المواطنين يتحملونه بدلاً من تركه يستقر حيث وقع ويتحمّله المتضرر وحده أو نقله إلى الجاني يتحمل تكلفته، وإنما يبرر شرع هذا النظام من الناحية الخلقية أن الخطأ لا ينفك عن السلوك الإنساني. ولا يمكن الإقلاع عنه بالعقوبة أو بمضاعفة الغرم. ومن ينظر إلى حوادث السيارات ووسائل النقل الأخرى يتّضح له حكمة القصد في الشرع إلى رفع الضرر بدلاً من القضاء عليه. والقاعدة الشرعية المتعارف عليها «رفع الضرر» واضحة في هذا الباب الذي نحن بصدد. والمعروف أنه من حيث المسؤولية فلا خلاف من القائها على المعتدي سواء في الإصابات البدنية أو في الأضرار

المالية والواجب في الأضرار المالية يتحملة المعتدي . في حين ينتقل الواجب في الإصابات البدنية إلى العائلة .

والحياة العصرية مليئة بالحوادث التي توجب صياغة نظام العاقلة صياغة عصرية حديثة تحقق مقصد الشارع في تعويض المصابين حتى لا يبطل دم في الإسلام، ولا يذهب دون جبر . وأرجو أن أكون قد أوضحت الصيغ الموازية للصيغة الفقهية لهذا الموضوع . والله أعلم .

خلاصة البحث

بعد إتمام هذا البحث على الصورة المقدّمة . فإنني وصلت للنتائج التالية :

أولاً : وجوب تحمّل العاقلة للدية بمقتضى الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في هذا الموضوع ، وأول الناس بالتحمل مع العاقلة والدعوى والتي لا يمكن تجاهلها أو السكوت عنها الشخص الجاني وآبؤه وأبناؤه داخلون في العاقلة ومسؤوليتهم مسؤولية مؤكّدة أكثر من غيرهم .

والدعوى تقام عليهم ابتداءً ثم هم بدورهم يطالبون عشيرتهم وأقاربهم لأن دفع العاقلة للدية هو من باب الواجب الشرعي الثابت بالدليل والمفروض عليها بحكم انتمائها لتلك القبيلة وليس منة أو عملاً تطوعياً بإمكانها التخلي عنه وتسطيع الدولة وضع اللوائح الكفيلة بسهولة تحقيق هذا الواجب .

ثانياً : في المجتمعات الحديثة التي انحلت فيها رابطة العشيرة والقبيلة فإنّ الدواوين الحديثة للدوائر، المؤسسات، والشركات، والأندية، والأحزاب، والجمعيات كفيلة بتحقيق هذا الهدف الشرعي النبيل بأسلوب يتماشى مع روح العصر ومقتضياته، ويؤكد عمق الطرح الشرعي في معالجة قضايا الناس في كل زمان ومكان بإقامة أشكال التعاون البناء بين الأفراد المنتسبين للديوان وبمبالغ بسيطة تقتطع من أجورهم ومرتباتهم ترصد لهذه الغايات . ولقد علمت أنّ بعض الجهات الرسمية تطبّق هذا النظام في دواوينها وهي خطوة رائدة تستحق التقدير والإعجاب والنشر لتكون سنة حسنة لبقية الدوائر والمؤسسات وكافة القطاعات لتأصيل وتحقيق هذا الهدف الشرعي العظيم .

ثالثاً : إذا لم يكن للجاني عاقلة وكان غنياً، فإنه يتحمل الدية في ماله الخاص .

رابعاً : أمّا إذا كان فقيراً فإنّ بيت المال يتحمل الدية عنه . والإمام مكلف شرعاً بإيجاد الوسائل التي

نَحَقِّقُ هَذَا الْهَدَفَ .

خامساً: ترفع الدعوى ابتداءً على الجاني، ثم يطالب هو نفسه بجهة التحمل لتحقيق المقصود وإيصال الحقوق إلى أهلها، والله أعلم.

والله الموفق

الهوامش

- (١) لسان العرب، مادة عقل، ج ١١ .
- (٢) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٧٨٤ .
- (٣) الإقناع في فقه الإمام أحمد، ج ٤، ص ٢٣٣ .
- (٤) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٢٤٠ .
- (٥) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٩٥ .
- (٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٥، ص ١٧٦ .
- (٧) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٢٤٣ .
- (٨) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٢٤٠ / رد المحتار على الدر المختار ج ٥، ص ٤١٠، المغني ج ٧، ص ٧٤٨ بداية المجتهد ج ٢، ص ٤١٢ .
- (٩) البناء في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٢؛ الحاوي الكبير، ج ١٢، ص ٣٤٠ .
- (١٠) التشريع الجنائي الإسلامي، ج ٢، ص ١٩٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٥٧٦؛ البناء في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٢؛ رد المحتار على الدر المختار، ج ٥، ص ٤١١؛ روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج ٩، ص ٣٤٨؛ الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦، ص ٣٢٥؛ الإسلام عقيدة وشريعة، ص ٤١٧ .
- (١١) سورة المائدة، آية رقم ٢ .
- (١٢) أعلام الموقعين، ج ٢، ص ١٦ .
- (١٣) رواة مسلم، ج ٥، ص ١١٠ .
- (١٤) رواة مسلم ج ٥، ص ١١٠ .
- (١٥) رواة مسلم، ج ٥، ص ١١٠ .
- (١٦) رواة البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ١٠٧ قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ج ٦، ص ٣٠١. وحديث لا تعقل العاقله عمداً - قال عنه الالباني حسن انظر ارواء الغليل/ ج ٧ ص ٣٣٦ رقم ٢٣٠٤ .

- (١٧) رواه البيهقي ج ٨، ص ١٨٤ .
- وفي سنده جهاله نعمان بن محمد يروي عن رجل من آل عمر بن الخطاب ولم يسمع وبقيه رجاله ثقات .
- (١٨) الام للشافعي ج ٦، ص ١٠١ .
- (١٩) سورة التحريم اية ٦ .
- (٢٠) أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٢٦٤ .
- الام للشافعي ج ٦، ص ١٠١ المغني ج ٧، ص ٧٠٧ بداية المجتهد ج ٢، ص ٤١٢ .
- البنابة شرح الهداية ج ١٢ ص ٤٥٢ الجامع لاحكام القرآن الكريم ج ٥ ص ٣٢٠ .
- (٢١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٥، ص ١٧٧؛ الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٣٤١ .
- (٢٢) سورة فاطر، آية ١٨ .
- (٢٣) سورة طه، آية ١٥ .
- (٢٤) سورة المدثر، آية ٣٨ .
- (٢٥) نيل الاوطار، ج ٧، ص ٢٤٥ .
- قال الالباني صحيح انظر ارواء الغليل ج ٧ ص ٢٣٣، رقم ٢٣٠٣ .
- (٢٦) نيل الاوطار، ج ٧، ص ٢٤٥ . رواه البزاز ورجاله رجال الصحيح مجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٨٣ .
- (٢٧) نيل الاوطار ج ٧، ص ٢٤٥ صحيح أبي داود ج ٣ ص ٨٦٣ قال الالباني صحيح .
- (٢٨) نيل الاوطار ج ٧ ص ٢٤٥ الحديث قال الالباني صحيح انظر صحيح ابن ماجه ج ٢ ص ٩٥ .
- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٣٤١؛ التشريع الجنائي الإسلامي ، عودة، ج ٢، ص
- (٢٩) سورة فاطر، آية ١٨ .
- (٣٠) سورة طه، آية ١٥ .
- (٣١) سورة المدثر، آية ٣٨ .

- (٣٢) سورة البقرة، آية ٢٨٦.
- (٣٣) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٣٤١؛ النباية في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٣؛ حاشية ابن عابدين، ج ٦، ص ٦٤١؛ المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٢٦٠.
- (٣٤) الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٣٤٣.
- (٣٥) انظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي، ج ٥، ص ١٧٧.
- (٣٦) النباية في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٤.
- (٣٧) التشريع الجنائي الإسلامي، عبدالقادر عودة، ج ١، ص ٦٧٤.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٤٧٥.
- (٣٩) انظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي، ج ٥، ص ٤٥٥؛ البدائع، ج ٧، ص ٢٥٥.
- (٤٠) النباية في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٤.
- (٤١) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، ج ١٠، ص ٣٩٦؛ تبين الحقائق، ج ٦، ص ١٧٧.
- (٤٢) انظر الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، ج ١٢، ص ٣٤٤؛ الام، ج ٦، ص ١٠١؛ نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٣٧٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٧٨٦؛ الخرشي، ج ٨، ص ٤٥.
- (٤٣) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤١٣؛ بلغة السالك، ج ٢، ص ٣٧٥.
- (٤٤) متفق عليه. صحيح مسلم ج ٥، ص ١١٠.
- (٤٥) رواه ابو داود، ج ٤، ص ١٩٢ وابن ماجه ج ٢، ص ٨٨٤ وقال الالباني صحيح ابن ماجه ج ٢، ص ٩٩.
- (٤٦) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤١٣؛ الخرشي، ج ٨، ص ٤٥؛ بلغة السالك، ج ٢، ص ٣٧٥.
- (٤٧) النباية في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٥؛ البدائع، ج ٧، ص ٢٥٥؛ تبين الحقائق، ج ٥، ص ١٧٧. تبين المسالك شرح تدريب السالك في فقه الامام مالك ج ٤، ص ٤٥٦.
- (٤٨) الحاوي الكبير، ج ١٢، ص ٣٤٧؛ الام، ج ٦، ص ١٠١.
- (٤٩) المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٢٦٣.

- (٥٠) مجموع فتاوي ابن تيمية، ج ١٩، ص ٢٥٦.
- (٥١) البناية في شرح الهداية، ج ١٢، ص ٤٥٥؛ نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، ج ١٠، ص ٣٩٦؛ المغني، ج ٧، ص ٧٨٤؛ البدائع، ج ٧، ص ٢٥٥.
- (٥٢) رواه البخاري فتح الباري، ج ١٢، ص ٢٥٢.
- (٥٣) المرجع السابق، ص ٢٥٢.
- (٥٤) المغني، ج ٧، ص ٧٠٤.
- (٥٥) المحلى ج ١١، ص ٢٧٤.
- (٥٦) البدائع ج ٧، ص ٢٥٥.
- (٥٧) سبق تخريجه، رواه البخاري بشرح فتح الباري، ج ١٢، ص ٢٥٢.
- (٥٨) سبق تخريجه هامش رقم ٤٤.
- (٥٩) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٤٥. سبق تخريجه هامش رقم ٢٧ وهو صحيح.
- (٦٠) المغني، ج ٧، ص ٢٤٥. الحاوي الكبير في فقه الامام الشافعي ج ١٢، ص ٣٤٣ والحديث سبق تخريجه.
- (٦١) المغني، ج ٧، ص ٧٨٤؛ المجموع، ج ١٠، ص ٥٦٩؛ البدائع، ج ٧، ص ٢٥٥؛ نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٤٥.
- (٦٢) المغني، ج ٧، ص ٧٩٢؛ البدائع، ج ٧، ص ٢٥٦؛ روضة الطالبين، ج ٩، ص ٣٥٤.
- (٦٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٤٣ / فتح الباي ج ١٢، ص ٢٣٠.
- (٦٤) رواه أبو داود، ج ٣، ص ١٢٣. صحيح الحديث الحاكم وابن حبان تلخيص الجبر ج ٣، ص ٨٠.
- (٦٥) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٤٧. الاثر مروي في وصف عبد الرزاق، ج ١٠، ص ٥١ وهو ضعيف.
- (٦٦) المحلى لابن حزم ج ١١، ص ٦٦٢ نيل الاوطار، ج ٧، ص ٢٤٧، قال الالباني حسن انظر ارواء الغليل ج ٧، ص ٣٣٦.
- (٦٧) المحلى لابن حزم ج ١١، ص ٢٦٦ نيل الاوطار ج ٧، ص ٢٤٧ قال الالباني حسن انظر ارواء الغليل ج ٧، ص ٣٣٦.

- (٦٨) المغني ج٧، ٧٧٥.
- (٦٩) مغني المحتاج، ج٤، ص٥٥؛ المغني، ج٧، ص٢٤٧؛ تبين الحقائق، ج٦، ص١٧٧؛ الخرشي، ج٨، ص٤٥.
- (٧٠) نيل الأوطار، ج٧، ص٢٤٧. سبق تخريجه هامش رقم ١٦.
- (٧١) نيل الأوطار ج٧، ص٢٤٧. المحلي، ج١١، ص٢٦٤.
- (٧٢) الاحاديث سبق تخريجها.
- (٧٣) المغني، ج٧، ص٧٧٧؛ الحاوي الكبير، ج١٢، ص٣٥٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووي ج٩، ص٣٥٧، رد المختار على الدر المختار ج٥، ص٤١٢.
- (٧٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج٩، ص٣٤٨؛ كشف القناع، ج٦، ص٥٩.
- (٧٥) البدائع، ج٧، ص٢٥٦؛ المحلي، ج١١، ص٢٦٥. الجامع لاحكام القرآن ج٥، ص٣٢٠ الام للشافعي ج٦ ص١٠١ النباية في شرح العدالة ج١٢، ص٤٥٢ المغني لابن قداحه ج٧ ص٧٧٠ بداية المجتهد ج٢ ص٤١٢ الفقه على المذاهب الاربعة ص٣٨٠ المحلي ج١١، ص٢٦٥ النباية في شرح الهداية ج١٢، ص٤٧٥.
- (٧٦) سبق تخريجه.
- (٧٧) المغني، ج٧، ص٧٦٧؛ رد المختار على الدر المختار، ج٥، ص٤١٢؛ روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج٩، ص٣٤٨؛ المحلي، ج١١، ص٢٥٨.
- (٧٨) الحاوي الكبير، ج١٢، ص٣٤٧؛ المغني، ج٧، ص٧٧٦.
- (٧٩) المغني والشرح، ج٧، ص٧٨١، مغني المحتاج ج٤، ص٥٥.
- (٨٠) بدائع الصنائع، ج٧، ص٢٥٥.
- (٨١) يرجع في ذلك كله. النباية في شرح الهداية، ج١٢، ص٤٦٠؛ الحاوي الكبير، ج١٢، ص٣٥١؛ المغني، ج٧، ص٧٨٨؛ المحلي، ج١١، ص٢٧٦؛ الفقه على المذاهب الأربعة، ص٣٧٩.
- (٨٢) التشريع الجنائي الإسلامي، ج٢، ص١٩٨.
- (٨٣) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه الزحيلي، ج٦، ص٣٢٥.

(٨٤) الإسلام عقيدة وشريعة، ص ٤١٧.

(٨٥) ضمان العدوان في الفقه الإسلامي، د. محمد سراج.

قائمة المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- لسان العرب لابن منظور دار صادر الطبعة الاولى.
- ٣- أحكام القرآن لابن العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٤- أحكام القرآن للجصاص، مطبعة الأوقاف الإسلامية.
- ٥- صحيح البخاري، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية.
- ٦- صحيح مسلم، الجامع الصحيح للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري. دار المعرفة.
- ٧- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام النووي، دار الفكر. الطبعة الثانية.
- ٨- سنن أبي داود، أبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني، دار ألفكر.
- ٩- سنن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، مطبعة مصطفى الحلبي البابي.
- ١٠- السنن الكبرى للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسن البيهقي، طبعة مجلس دائرة المعارف. الطبعة الأولى.
- ١١- نيل الأوطار للشوكاني، طبعة دار إحياء التراث العربي.
- ١٢- سبل السلام للصنعاني، مطبعة مصطفى الحلبي البابي.
- ١٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة الثانية.
- ١٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي، دار المعرفة، بيروت. الطبعة الأولى.
- ١٥- حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى.
- ١٦- شرح فتح القدير لابن الهمام، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي. الطبعة الثانية.
- ١٧- شرح العناية على الهداية، محمد البابرتي، مطبوع بهامش فتح القدير.
- ١٨- تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق، محمد بن الحسين الطوري، دار المعرفة، لبنان.
- ١٩- البناءة في شرح الهداية لأبي محمد العيني، دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الثانية

- ٢٠- أسهل المدارك لأبي بكر الكشناوي، عيسى البابي الحلبي.
- ٢١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد. الطبعة الرابعة.
- ٢٢- بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي، المكتبة التجارية، بيروت. ١٩٩٥.
- ٢٣- تبصرة الحكام، برهان الدين بن فرحون، وبهامشه فتح العلي المالك، مصطفى البابي الحلبي.
- ٢٤- شرح الخرشي، لأبي عبدالله الخرشي، دار صادر بيروت.
- ٢٥- التاج والاكلیل، أبو عبدالله المواق، وبهامش مواهب الجلیل. . الطبعة الثالثة
- ٢٦- الام للإمام الشافعي. . الطبعة الثانية
- ٢٧- الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى.
- ٢٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووي، المكتبة الإسلامية. الطبعة الأولى.
- ٢٩- المجموع شرح المذهب، محمد حسن العقبي ومحمد نجيب المطيعي، مطبعة الإمام بمصر. دار الفكر.
- ٣٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج، محمد الشربيني الخطيب، دار الفكر للطباعة، بيروت. طبعة عام ١٩٧٨.
- ٣١- المذهب للفيروزآبادي، الشيرازي، مكتبة محمد البابي الحلبي.
- ٣٢- الاقناع في فقه الإمام أحمد لأبي النجا شرف الدين الحجاوي المقدسي، المطبعة المصرية.
- ٣٣-الروض المربع لمنصور البهوتي، مطبعة السنة المحمدية. ١٩٠٣هـ.
- ٣٤- زاد المستفنع في فقه الإمام أحمد، شرف الدين المقدسي، دار لبنان. ١٩٨٥.
- ٣٥- كشاف القناع عن متن الاقناع للبهوتي، مطبعة الحكومة بمكة. ١٣٩٤هـ.
- ٣٦- المعتمد في فقه الإمام أحمد، دار الخير. الطبعة الأولى.
- ٣٧- المغني لابن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة. طبعة عام ١٩٨١.

- ٣٨- المقنع مع حاشية لابن قدامة، المطبعة السلفية. طبعة ١٩٨٢.
- ٣٩- مجموع فتاوي ابن تيمية، طبع حكومة المملكة العربية السعودية. ١٩٧٨م.
- ٤٠- المحلى لابن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت. طبعة عام ١٩٨٨.
- ٤١- أعلام الموقعين، ابن القيم الجوزية، دار الفكر. الطبعة الأولى عام ١٩٥٥م.
- ٤٢- الفقه على المذاهب الأربعة، عبدالرحمن الجزيري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر. الطبعة الثالثة.
- ٤٤- التشريع الجنائي الإسلامي، عبدالقادر عودة، دار الكتاب العربي.
- ٤٥- الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، دار الشروق. طبعة ١٣.
- ٤٦- ضمان العدوان في الفقه الإسلامي، محمد سراج، دار الثقافة للنشر ١٩٩٠م.
- ٤٧- أحكام الدية في الشريعة الإسلامية، فالح الصغير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٩٩٢م.
- ٤٨- الدية في الشريعة الإسلامية، أحمد البهسي، دار الشروق. الطبعة الثانية
- ٤٩- فلسفة العقوبة، فكري عكاز، مكتبة عكاظ للنشر. ١٩٨٢م.
- ٥٠- مجمع الزوائد، نبع الفوائد للحافظ نور الدين علي الهيثمي / دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثالثة.
- ٥١- ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السيل محمد ناصر الالباني / المكتب الاسلامي.

